



The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title “Contemporary trends in social, human, and natural
sciences”

المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع

تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"

17 - 18 يوليو - تموز 2018 - اسطنبول - تركيا

<http://kmshare.net/isac2018/>

The Role of the Military in Turkish Politics 1997-

2007 Comparative Study

Dr. Manal Al-Salah ^a

Mosul University, Mosul, Iraq

manal_geo@yahoo.com

Abstract: The Modern Turkish Republic was founded on a comprehensive military base that created a central elite whose struggle centered authoritarianism. The army was one of the major influence in restraining the non-pro-political parties starting from the principle of maintaining the republic's foundations. The role of guardianship of the military establishment in political life was a controversial and historical phenomenon.



However ,the turkish Army ,which had historically enjoyed this task of maintaining the republic's foundations ,has found itself in recent years unable on playing that role .The relationship of the civilian and military compound began to rastreat ,the military was stripped of the given powers and privileges , making the long-term of civil policy represented by the goverment of the Justice and Development party .

Keywords: Military , Coup, secular elites, Islamists

دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية 1997-2007 دراسة مقارنة

د. منال محمد الصالح

جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

يتمتع جنرالات العسكر بسلطة قوية تكفي لتقويض سلطة السياسيين المنتخبين ديمقراطيا ويعود ذلك الى الدور المركزي الذي يلعبه العسكر بموجب الدستور والقوانين ، فضلا عن تراث التعاليم والمبادئ التي تشربت بها النخبة العسكرية على مدى العقود السابقة، فمهمته الحافظ على استقلالية النظام السياسي قدر الإمكان، فهو لن يتدخل إلا في حالات تدهور الأوضاع التي تهدد الدستور ومبادئ الدولة.



الا ان مجي حزب العدالة والتنمية الى السلطة شكل تحديا قويا للمؤسسة العسكرية وادى الى تراجع مكانتها بسبب إضعاف ايدولوجية حلفائها العلمانيون مقابل صعود تحالفات المؤيدين للإسلاميين فضلا عن التزام تركيا بمعايير كوبنهاغن ، بدلالة فشل الانقلاب الإلكتروني " الذي قام به الجيش ضد ترشيح عبد الله غول من حزب العدالة والتنمية لمنع فوزه في الانتخابات الرئاسية واشغال منصب رئيس الجمهورية في محاولة لتنبية حلفائهم المدنيين الى خطورة التهديدات التي تمثلها الرجعية الإسلامية ، بالرغم من ذلك لم تتراجع حكومة حزب العدالة والتنمية وفرضت سلطتها على الجيش وتم انتخاب غول رئيسا للجمهورية مما ادى الى فشل تلك المحاولة الانقلابية فاعتبرت بعض الاوساط ذلك بداية النهاية لوصاية الجيش على السياسة التركية.

المقدمة

حرصت المؤسسة العسكرية التركية على البقاء كضامن لمبادئ مصطفى كمال اتاتورك وتجاوبت مع تطورات المجتمع التركي فليس هناك حدا فاصلا بين النخب العسكرية والنخب المدنية فكل منهما يشكلان الاطار المدني - العسكري للنظام الحاكم ، وقد استند دور الجيش في الحياة السياسية على قاعدة رئيسية تتمثل في حماية النظام من المخاطر الداخلية والخارجية ، فاضطلع الجيش بهذا الدور في اكثر من مرة ووقف في ظل الحكم الدستوري فكان موقعه على الدوام خلف اجهزة الدولة ليضع بذلك سقفا على حركة النظام والمجتمع لتكون النخبة المدنية واجهة النظام والجيش قاعدته .



سيتم من خلال هذا البحث الكشف عن المحددات الرئيسية للقوات المسلحة التركية في الحياة المدنية لالقاء الضوء على دور "الوصاية " الذي لعبته تلك القوات في الدولة بوجه عام من اجل الحفاظ على الايديولوجية الكمالية بوجه خاص ، وسيتم تحليل السمات التاريخية والنظرية والقانونية للتدخلات العسكرية في تركيا، فقد لعبت العسكرية دورا رئيسيا في ديمومة الكيان السياسي التركي وفق قواعده التي رسمتها الكمالية ، لاسيما وان المؤسسين الاوائل لهذا الكيان هم من القيادات العسكرية .

لذا يمكن القول ان النخب العسكرية من بداية الحقبة الجمهورية ، لك تكن تعاني من اي صعوبات ملحوظة في الحياة السياسية فهي تضع نفسها على عكس نظرتها ضمن فسحة من الاستقلالية السياسية والمؤسسية التي تودي في نهاية المطاف الى تأكيد دورها في حماية الدولة في اشارة الى "التهديد الاصولي والنزعة الانفصالية".

لذلك اعتادت المؤسسة العسكرية على ممارسة السياسة بصورة مباشرة وغير مباشرة وربما هناك من يطرح تساولا لماذا يعتبر الجيش التركي نفسه الضامن الوحيد للدولة ؟ والاجابة على ذلك تكمن في عدة عوامل منها الدور الذي يمنحه البعض مثل المدنيين والثقافة السياسية والخلفية التاريخية والبنية الاجتماعية الثقافية ومستوى التنمية الاقتصادية والانظمة القانونية في تركيا للمؤسسة العسكرية .

يمكن القول ان تلك العوامل مثلت المحدد الرئيسي في تشكيل دور الجيش القوي في السياسة ، فضلا عن القضايا الامنية وفي مقدمتها الهوية الاسلامية والكردية فاسهم كل ذلك في اعطاء الجيش دور الوصاية على النظام ، اضعف الى ذلك ان مركزية المؤسسة العسكرية التركية تعود الى تراث التعاليم والمبادئ التي تشرتها تلك النخب على مدى العقود الماضية والى ما حدده الدستور والقوانين نفسها وذلك لعدم النضج المجتمعي وانعدام الثقافة السياسية للمشاركة الفاعلة بالنظام فكان ذلك ايضا

افعا للتدخل الجيش والتحكم بالمجتمع المدني مما تسبب بخلق نوع من عدم التوازن ليتطور الموضوع مع مرور الوقت الى تدخلات عسكرية بين الفنية والاخرى .



من اجل ذلك لابد من مراجعة لدور الجيش في التاريخ العثماني ليكون أداة لفهم موقعه الرئيسي للثقافة السياسية التركية، فمع انخيار الإمبراطورية العثمانية كان هناك اجماع على ضرورة الاستقلال السياسي والموسساي للجيش مما دفعه لوضع نفسه في السياسة اليومية وهذا الحكم الذاتي يمهّد الطريق امام الديمقراطية لتصبح هشه نوع ما نتيجة لذلك فان الدمج الديمقراطي لتركيا لا يمكن ان يتحقق بالكامل ، فكان لدور النخبة العسكرية في عملية التحديث في أواخر العهد العثماني سببا رئيسيا لتدخلات الجيش في حقبة الجمهورية المبكرة لانه اعتبر نفسه الحامي الوحيد للدولة من اعداء الداخل والخارج ، معتمدا على دوره التاريخي في بناء دولة قومية مما منحه حق الوصي الشرعي الوحيد الضامن للايديولوجية الكاملية لذا فان المؤسسة العسكرية وجدت في النخبة السياسية كجهة باحثة عن مصالحها الشخصية وهذا ما منحها الثقة من قبل المدنيين .

ان تناول دور الجيش في السياسة التركية يطرح عدة تساؤلات مثلا ماهي طبيعة تركية الجيش التركي وماهو الدور المنوط به طبقا للدستور والقوانين؟ ومتى يتدخل الجيش للإطاحة بالحكم المدني؟ ولماذا اجر الجيش حكومة أركان المنتخبة برلمانيا على تقديم استقلالها وماهي الاسباب وراء تراجع الجيش التركي عن التدخل بالسياسة منذ اوائل عام 1999 مقابل تزايد قوة الحكومات واستقرارها.

لذلك يتضمن هذا البحث دراسة التفسيرات المطروحة للوصاية العسكرية على الديمقراطية التركية القائمة على الدولة والثقافة المؤسسية ودور الحلفاء الايديولوجيين في الموقف السياسي للجيش اولا ، ويبحث الاسباب الرئيسية لتراجع نفوذ الجيش بعد عام 2007 والبدائل عنه مثل الدولة القوية ووفقا للنهج الذي يركز على الدولة اذ كانت هناك دولة قوية واخرى ضعيفة من وجهة (نظر) الجنرالات الذين يعدون ممثلين عن الدولة ويمتلكون قوة اكثر من السياسيين الممثلين عن المجتمع ثانيا .

ويستعرض الاجابة على تلك التساؤلات من خلال محورين فضلا عن المقدمة والخاتمة اذ يتناول المحور الاول خصوصية الجيش ودوره في السياسة منذ عام 1923 وحتى عام 1997 ، اما المحور الثاني سوف يتم التركيز فيه على اسباب تراجع ذلك الدور بعد ما عرف ببيان المذكرة الالكترونية عام 2007 .



البند الاول

اولا: المؤسسة العسكرية التركية 1923 - 1997

أ/ الخلفية التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية: نبذة موجزة

لغرض فهم طبيعة العلاقة المركبة بين المدنيين والعسكريين لابد من تحليل دور الجيش في السياسة التركية ، وذلك في ضوء عملية التحديث الديناميكية للمجتمع التركي الذي اعطى الأولوية للعسكر في تشكيل المؤسسات السياسية والاجتماعية ، فالموقف العدائي للعلمانيين من الاسلاميين في الفترة العثمانية المتأخرة لعب دورا مهما في اعطاء دور الضامن للجيش ذلك لان مشروع التحديث القائم على فكرة العلمانية التقدمية في تركيا استند الى حد كبير على جانب التغريب واقصاء الاسلام من الحياة السياسية ، كما شمل مشروع التغريب الحياة السياسية والنظام الديمقراطي والذي يتوافق مع وجهة (نظر) الجيش في حماية الدولة (Burak:2011,p.144) (محفوض:2008، ص ص 24-25).

فكانت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي نجحت في البقاء حتى مع انهيار الامبراطورية العثمانية في حين تم القضاء على البيروقراطية المدنية والمؤسسات التعليمية والصحافة ، مع هذا فقد الجيش قدرته في حماية الاراضي والوقوف الى جانب السلطان وتقديم المساعدة له على ممارسة سلطته بالتزامن مع ضعف الحكم السياسي ، فتم تسييس الجيش واستلامه لسلطة السلطان على عكس الفترة السابقة من تاخير الامبراطورية العثمانية لذا يمكن القول لذا يمكن إن مشاركة النخبة العسكرية في السياسة لا يمكن تفسيرها لحماية النظام فحسب بل ممارسة السياسة وفق توجهاتهم (الدباغ :2016:ص5) .



هنا لابد من القاء الضوء على الخصائص المستجدة لدور الجيش الانكشاري لفهم الأنماط المتغيرة في الإمبراطورية من سنوات معارضة شديدة للحكم السياسي الى حركات عصيان في الداخل والتسبب في سقوط السلاطين وحتى في موت بعضهم ، لذلك كانت المؤسسات العسكرية اولى المؤسسات التي شهدت حركات الاصلاح ، وكان الهدف في البداية من وراء ذلك هو إنشاء جيش متدرب على الاساليب الحديثة ، يخضع للسلطة المركزية (Uarol:2013,pp.730-731).

الا ان الجيش بعد تلقيه التدريبات الغربية ، بدأ في الاستجابة لقوة النخب السياسية على العكس مما كان في عهد الإمبراطورية ، فقد كان ولائه المطلق للسلطان انذاك ، فلعب دورا رئيسيا في الثورات الدستورية بلعامي 1876-1908 ، وأصبح عنصرا فعالا في تنفيذ حركات الإصلاح وتأسيس المدارس العسكرية الحديثة مما مهد الطريق أمام الجيش للانخراط في الحياة السياسية ، فاصبغ الجيش مع بداية عصر التنظيمات بطابع سياسي في المراحل الأخيرة من تاريخ الإمبراطورية العثمانية (محفوظ:2008،ص ص 30-32) .

بالرغم من استبعاد الجيش عن الحياة السياسية الحزبية ، قام قادته بأدوار مهمة في حرب الاستقلال (1919 - 1922) وفي تأسيس الجمهورية التركية ، وكان دور الجيش قويا وحيويا في تأسيس الجمهورية الفتية ، وراى القادة الكماليين ان القوات المسلحة تعد الدعامة الرئيسية للنظام الجديد مما رسخ بعد ذلك لمبدأ "الانقلابية" كوسيلة لبناء الجمهورية الوليدة والحفاظ عليها، فاصبحت أحد المبادئ الأساسية الستة للدستور التركي ، لكنهم كانوا يدركون تماما في الوقت نفسه حقيقة أن تورط الجيش في السياسة يعمل ضد اهدافهم فعمل مصطفى كمال (1923 - 1938) ، على ابعاد الجيش من القيادة والمشاركة المباشرة في الحياة السياسية الحزبية ، على الرغم من اعتماده على الجيش لقمع الانتفاضات المعارضة ؛ مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925 ؛ لعملية التحديث والذين اطلق عليهم في وقت لاحق الاعداء الداخليين وكذلك في تسريع العجلة الاقتصادية (محمد:2013،ص38) (محفوظ:2008،ص38).



مع هذا ظل الجيش ذات أهمية كاداة للحكم الحزب الواحد حزب الشعب الجمهوري ، بالرغم كم عزله عن ممارسة السياسات الحزبية ، في مكافحة القوى الرجعية الداخلية التي عارضت التحديث فوجد الجيش نفسه الجهة الوحيدة القادرة على حماية النظام الجديد ، فحمل لواء الحداثة والتغريب في التنظيم وإدارة المجتمع واستمر هذا النهج فكان له دورا مهما لتأسيس نظام جمهوري ونصب نفسه "حارسا شرعيا" له فضمن بذلك دور الرقابة وبدءت التدخلات البيروقراطية العسكرية على نحو متزايد في السياسة المدنية (محمد: 2013، ص 5-6).

تأسيسا على ذلك شكل الجيش مركز الثقل الرئيسي للنظام السياسي وأصبح أحد المحرمات التي لا يمكن المساس بها، حتى بعد وفاة كمال أتاتورك بقي رفاهه من الجنرالات العلمانيون يتعاقبون على حكم تركيا للحد الذي مثل البعض وجود الجيش كدولة داخل دولة واستمرت النخب العسكرية تراقب الموقف السياسي وتتصدى لأي تهديد يمس استقلال الجمهورية ووحدة أراضيها وأمنها بدلالة قيام القوات المسلحة بمهمه بالغة التأثير في الشؤون السياسية فكان الجيش داعما في أوقات الطوارئ (عبد الجليل : 2010، ص 67-68).

ثانيا/ دور الجيش في الحياة السياسية 1960-1980

مع تبني نظام التعددية الحزبية وتغير نظام الحكم السياسي عام 1950 بدأ عهد جديد للجيش واختلقت العلاقات المدنية العسكرية بوجود الحزب الديمقراطي المدعوم شعبيا (1950-1960) بزعامة عدنان مندريس فقد كانت ميول الحزب السياسية ليبرالية إلى حد كبير ولديه مجموعة واسعة من المؤيدين الذين كانوا غير راضين عن سياسة الحزب الواحد الذي دام طويلا . (Haper: 1991, p.119).

مع حلول منتصف الخمسينيات من القرن الماضي تسببت سياسات الحزب الديمقراطي في إثارة سخط النخبة العسكرية وقادة حزب الشعب الجمهوري بشكل كبير ، لاسيما وأن قادة الحزب الديمقراطي فسحوا



المجال امام الممارسات الدينية المحظورة ويوما بعد يوم ازدادت المشكلات الاقتصادية وبداء الحزب الحاكم يفقد شرعيته في نظر الجهات البيروقراطية الفاعلة في النظام (حسون :2010،ص200) .

ولم يقتصر الامر على المدنيين والبيروقراطيين العسكريين فحسب بل حتى طلاب الجامعات والأكاديميين ففي نيسان عام 1960 شلت سلسلة من المظاهرات الطلابية حرم الجامعات وأدت إلى مواجهات دامية مع قوات الشرطة، وبدأت تلك الفئات تشعر بعدم الرضا على حكومة الحزب الديمقراطي ، وفشلت الحكومة في فرض الاحكام العرفية لاستعادة النظام فضلا عن العوامل الخارجية التي زادت من سخط الجيش فمثل انضمام تركيا إلى حلف الناتو في عام 1952 عاملا مهما يمكن اعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانقلاب عام 1960 فانضمام تركيا إلى التحالف الغربي فتح الطريق إلى المزيد من المشكلات فوجدت النخب العسكرية ان الحكومة شهدت تتراجعا في أدوارها المركزية التقليدية والتي اعتادوا على الاستمتاع بها في ظل حكم حزب الشعب الجمهوري قبل 27 ايار 1960 واخيرا قام مجموعة من ضباط الجيش ذوي المراتب المتوسطة بالتدخل في الساحة السياسية (محفوظ:2008،صص44-45) (Uarol:2013,pp.734-737) ،

حاول الجيش تبرير قيامه بتنفيذ الانقلاب وهي الحجة القائلة بان "حكومة مندريس فقدت ديمقراطيتها" فعمدت المؤسسة العسكرية الى تسليم الحكم السياسي للمدنيين في اقرب وقت ممكن والعمل في الوقت ذاته على تنفيذ الاصلاحات الجذرية ، وبالفعل استبدل عام 1924 بدستور جديد في عام 1961 وتم ادخال مجموعة من الحريات المدنية الى جانب الحقوق الاجتماعية وفتحت التعديلات الدستورية الطريق لاعطاء الجيش مساحة الى السلطة القضائية لتصبح أكبر مقارنة مع تلك المدنية (حبيب :2010،صص180-181) (Haper:1991,p.99).

ولتجنب هيمنة قوى اخرى متطرفة تم بناء بعض المؤسسات من بينها المحكمة الدستورية ومجلس الأمن القومي ومنحه المركزية والاستقلالية في مراجعة ميزانية الجيش، كما تدخل الجيش ايضا في الجامعات وطرده 147 أكاديميا من وظائفهم ، فكشفت مضامين دستور عام 1961 حقيقة أن النخبة العسكرية



أرادت أكثر من مجرد تغيير بسيط في الحكومة. وبالفعل تم لها ذلك ففرض الجيش سيطرته على المشهد السياسي منذ عام 1965 من خلال مجلس الامن القومي لذلك يمكن النظر إلى هذا المجلس على أنه مجلس وزراء ثانٍ الى جانب مجلس الوزراء وبدا مجلس الامن القومي يمارس تدريجياً التأثير على سياسة الحكومة وأصبح حارسها القوي (Ibid, pp.99-100).

في ظل تلك الظروف ظهر حزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين اربكان عند ذلك ادرك الجيش الذي كان يعتبر نفسه الحارس على المبادئ الكاللية انه يواجه صعوداً جديداً للإسلام في تركيا ، فقد شجعت سياسة حكومة مندريس على فسح المجال امام الطرق الصوفية والتي كانت تعمل تحت الارض لاستئانف نشاطاتها ، فوجه الجنرال محسن باتور قائد القوات العسكرية انذاك انذارا بالتهديد لحزب اربكان وفعلاً لم تمض تسعة اشهر فقط حتى تم حظره عام 1971 من قبل المحكمة الدستورية (الصالح: 2011، ص86). لم يكتف الجيش بذلك فبدأ يعارض السياسات التي لايرغب بها فقام بالتدخل بطريقة غير مباشرة في 12 اذار 1971 في حكومة سليمان ديميريل مما اضطره لتقديم استقالته بعد قيام مجلس الامن القومي بتوجيه انذارا للحكومة والمطالبة بحكومة جديدة قوية وقادرة على معالجة الوضع الفوضوي في البلاد، فتم اضافة مهام جديدة لمجلس الأمن القومي تمثلت بتقديم توصيات إلى الحكومة، لتبدأ المرحلة الثانية من العلاقة المدنية -العسكرية في تركيا، ضمن نموذج وصاية الجيش على الحياة السياسية مستغلاً زيادة التوتر والاستقطاب في المجتمع بين اليمين واليسار وانتشار أعمال العنف والأزمات الاقتصادية الحادة لعدم وجود سلطة حاسمة من الجانب الحكومي (Ahmed:1997, pp.317-318).

بعد عودة الحياة المدنية تم السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة بانتخابات عام 1973 فظهر التيار الاسلامي مرة اخرى بزعامة اربكان وحزبه الثاني حزب السلامة الوطني عام 1973 وبشكل اقوى من السابق، فشارك اربكان مع الاحزاب العلمانية في تشكيل الحكومات في تلك الحقبة، فادرك الجيش خطورة وجوده ضمن تشكيلات الحكومات وشخص ان هناك اختراقاً جديداً في النظام، فضلاً عن ازمت متعددة الأوجه واجهت تركيا بما في ذلك الانهيار الاقتصادي والعنف المدني والتحديات المفتوحة للعلمانية التي



شكلت أساساً للتآكل الكامل لسلطة الحكومة وفي نهاية المطاف اسهمت كل هذه العوامل في دفع الجيش للتدخل في ايلول عام 1980 فلاقى الانقلاب تاييدا شعبيا على أمل تحقيق الاستقرار في مجالات الحياة فاتخذ الجيش عدة قرارات من ضمنها حل مجلس الامن القومي والبرلمان ، إلى جانب تعليق جميع الأحزاب السياسية والقضاء القبض على زعمائها واغلاق النقابات (Uarol:2013,pp.739-743).

اما قادة الجيش فقد نفذوا في السنوات ما بين 1980 و 1983 تغييرات جذرية في كل جوانب الحياة فاصبحت اجهزة الدولة تدار عسكريا في كافة المجالات واعطي مجلس الامن القومي سلطة صياغة القرارات وفرض القوانين وتم وضع الجامعات تحت السيطرة المركزية من خلال إنشاء مجلس التعليم العالي. وتم وضع دستور عام 1982 عكس الأنماط الأساسية لتلك الفترة بالحد من الحقوق والحريات الأساسية ، والحد من نطاق القضاء المدني ، إلى جانب تعزيز الاستقلال السياسي للجيش فضلا عن ذلك زيادة سلطات رئيس الجمهورية كنعان ايفرين (محفوض:2008،ص51) (الحمداني :2017،ص10).

في ظل حكم الجنرالات تم إجراء الانتخابات في عام 1983 وتم السماح فقط لثلاثة احزاب بالمشاركة في الانتخابات وحقق توركت أوزال زعيم حزب الوطن الام انتصار فيها، ثم تولّى رئاسة الوزارة في 13 كانون الاول 1983، في فترة اشغال ايفرين منصب رئيس الجمهورية واستمرّ اوزال في رئاسة الوزارة لغاية 31 تشرين الثاني 1989 قام خلالها بإصلاحات مهمّة من شأنها إعادة الحياة السياسيّة والمدنيّة إلى البلاد وحقق انجازات اقتصادية (ورغي:2010، ص47).



البند الثاني :اولا / تعاظم دور الجيش في الحياة السياسية 1997

ظل الجيش حريصا على حماية العلمانية والمبادئ الكمالية من خلال مراقبته للوضع السياسي للأحزاب المدنية لمنع أي اختراق لتلك الأسس بالرغم من ذلك شهدت حقبة التسعينيات ظهور الهويات العرقية والدينية. مما تسببت في تراجع اصوات الناحيين التقليدية للأحزاب اليمينية وخسارة دعمهم الانتخابي فضلا عن ذلك شهد منتصف عقد 1990 تفاقم الارهاب الانفصالي وتصاعد التيار الاسلامي فبدأ المدنيون بالانفصال عن النظام الديمقراطي ، مما أدى بالتالي إلى اجراء انتخابات مبكرة عام 1995 (Hemmati:2013,p.58).

الا ان بزوغ نجم حزب الرفاه الاسلامي وزعيمه أريكان أدى الى تطور الصدام بين الجيش والإسلاميين وبصورة فعلية نظرا لتوجهاته الاسلامية فطوال مشواره السياسي تبنى شعارات معادية للدولة الكمالية بصورة مباشرة اوغير مباشرة ، وعمل بجد للتخلص من أفكارها وآثارها،واظهرعداوته الشديدة للمشروع التغريبي الذي فرض على تركيا ورفضه الغرب،واظهار انخيازه للأمة العربية وللعالم الإسلامي، مما ألب عليه الجيش لاسيما عندما استشعر الاخير باحتمالية فوز حزب الرفاه الاسلامي في ذروة الحملة الانتخابية التي جرت في 4 اذار 1996 فاتخذ الجيش خطوة استباقية واصدر بيانا عسكريا ينظم أداء العبادات في الثكنات العسكرية وطالب كبار الضباط بأداء الصلوات في بيوتهم أو في مساجد خارجها وارتداء ملابس مدنية أثناء العبادات، وحظر رفع الأذان من خلال مكبرات الصوت، فتم عزل المؤسسة وصغار الجنود والضباط عن تأثير الحملة الانتخابية للرفاه (نوفل :2010،ص ص 60-61) (محفوض:2008،ص ص 54-55).



لذا اكدت بعض الاوساط السياسية ان الجيش بدا يفرض وصايته من خلال تلك الخطوات لاسيما مع اخفاق الاحزاب البرلمانية في تحقيق النتائج التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، فسادت قناعات لدى البعض باحتمال تدخل الجيش من أجل تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي اليمين الوطن الأم والطريق الصحيح، للحيلولة دون وصول حزب الرفاه للحكم الا ان الجنرال شفيق بير أحد قيادات المؤسسة العسكرية نفى ذلك وأكد بالقول: "أن من مبادئ الجيش الأساسية الابتعاد عن السياسة" (Dorsey:1996,p.1).

الا ان اركان تمكن من احداث اختراق جديد وخطير في عقر دار العلمانية لترأسه منصب رئاسة الوزراء ليكون بذلك اول سياسي اسلامي يتسلم السلطة في تركيا منذ سقوط الدولة العثمانية مع ان حكومته اعلنت التزامها بعلمانية الدولة واکدت في خطابها الوزاري الابقاء على سياسة الدولة العامة فلم يحدث تغييراً جذرياً في تلك السياسة إزاء الغرب او الشرق الاوسط فقد انضبط ضمن الواقعية السياسية رغم الانطباع المعاكس الذي أبداه بزياراته إلى دول عربية وإسلامية (Edelman:2015,pp.3-4).

مع هذا لم يمثل أركان تهديدا للمؤسسة العسكرية على نحو تكتيكي، وإنما على نحو أشمل إذ طرح تهديدا لوجهة الدولة ولوجودها أيضا لاسيما وان الجيش التركي يمتلك عقيدة متكاملة ومنظومة من المبادئ، لها شق سياسي وشق اقتصادي وشق اجتماعي وآخر ثقافي وله معان خارجية وداخلية، فبدأ بالتشكيك بشأن نوايا أركان. وبحكم الحق الذي خولته لنفسها دستورياً اعتادت المؤسسة العسكرية التدخل في الشؤون السياسية والمدنية للحفاظ على النظام العلماني مما حدا بالجيش الى انذار حكومة اركان اذ اعلن الجنرال شفيق بير قائلاً: " ان الجيش لن يقوم باية تنازلات بخصوص المحافظة على مبادئ الديمقراطية والنظام العلماني للدولة ومنتظر من الحكومة مراعاة كاملة لهذه المبادئ " وفسر بعض المتهمين بالشان التركي ان هذا التصريح مثل تحذيرا مبطنا (سليمان : 2001،ص14) (حبيب :2010،ص ص 330-331) (Kohen:1997).



لذا عد الجيش كل النشاطات الأصولية بأنها تشكل التهديد الأكبر لتركيا وتأتي بالمقام الاول قبل الخطر الذي يمثله حزب العمال الكردستاني، بدلالة ما عبر عنه الجنرال إسماعيل حقى قره داي رئيس هيئة الأركان في ايلول 1996 يكشف عن رؤية المؤسسة العسكرية لمدى الخطر المتمثل بوجود الاسلاميين لذا حذر الجيش من محاولة تغيير النظام الديمقراطي العلماني وجر البلاد إلى ظلامية القرون الوسطى مؤكدا على: "أن حرية المعتقد لا يمكن أن تكون مضمونة إلا في إطار النظام الديمقراطي"، يتضح من هذا التصريح نظرة قيادات الجيش للدين ولأهمية العلمانية من أجل حرية العقيدة (معوض: 1998، ص 115) (حبيب: 2010، ص 335).

اما فيما يتعلق بوجود أركان في مجلس الامن القومي فلم يكن أقل خطورة من رؤاه الشاملة لمستقبل تركيا لذا لم يستطع الجيش هضمه أو استيعابه، لأن وجوده على راس الحكومة يعنى تعديل أولويات وخيارات تركيا، وترتيب جديد لمهام الدولة والنظام والجيش على أرض الواقع، ومما يفسر موقف قادة الجيش المتشدد من أركان ربما لتحقيق رغبة البعض منهم في تجديد مدة خدمته من الذين أشرفوا على التقاعد فوجد هؤلاء القادة ان الاسهام في مهمة التصدي للاسلاميين فرصة لإثبات الدور والوجود، ومن ثم الحصول على ترقية، وربط اخرون ذلك الموقف لتورط بعضهم في قضايا فساد متنوعة كالرشوة، أو التورط في صفقات سلاح مشبوهة من قبل عناصر فيما يسمى المركب الصناعي - العسكري (Momoyezi: 1998, p.22) (Kuru: 2012, pp.39-40).

بدلالة قيام المؤسسة العسكرية بمتابعة أداء هذه الحكومة بدقة لتستشف مقاصدها اذ اعتبرت التطور الحادث في التيار الاسلامي مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الأتاتورية ونظامها العلماني، تاسيسا على ذلك اتخذت هذه المؤسسة استراتيجية جديدة للتدخل في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستبدلت طريقته العسكرية المباشرة بتدخل غير مباشر في قالب مدني استخدمت فيه كافة أجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها بموجب دستور 1982 بمختلف أنواعها السياسية والأمنية والإعلامية، ومن ثم كانت الخطوة الثانية هي تحريض الرأي العام عبر وسائلها المختلفة ضد حزب



الرّفاه ومخاطر أيديولوجيته الإسلامية وبذلك أعدت رئاسة الأركان تقاريرها في ضوء المعلومات التي قامت "مجموعة العمل الغربية" بجمعها، وقام الجيش باطلاع هيئات الدولة الرسمية والبيروقراطيين المدنيين وأساتذة الجامعات ورجال القضاء والأجهزة الإعلامية عليها من خلال الندوات التي أجرتها بشكل خاص ومنتظم (حبيب: 2010، ص 333) (Hemmati:2013, pp.64-66).

من جانب آخر بدأت وسائل الإعلام التركية تحت عناوين استفزازية وأجندات لما يسمى التهديدات الموجهة إلى العلمانية والديمقراطية، مستغلة تحركات أركان المتمثلة بزيارته إلى إيران ليبيا فاعتبرت حجر الزاوية في الطريق إلى عملية 28 شباط (الصالح: 2011، ص 299-302).

ضمن هذا السياق عكفت المؤسسة العسكرية بالتعاون مع مجموعة العمل الغربية، ووحدة إدارة الأزمات على إجراء بحوثها الأمنية، وإعداد تقاريرها بشأن تنامي الحالة الإسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعية وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والإعلامي ومحاولاتها التغلغل داخل أجهزة الدولة الرسمية والأمنية على وجه الخصوص. وما ان فرغت من إعداد هذه التقارير ثم ادرجتها ضمن جدول أعمال الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي وقامت الأخيرة بدورها باعداد مجموعة من القرارات لعرضها في اجتماع المجلس وفق المادة 118 من دستور عام 1982 (الحمداي: 2018، ص 78) .

أسفرت عن توصيات قدمت إلى الحكومة الائتلافية في اجتماع 28 شباط 1997 على شكل قرارات واجبة التنفيذ ضمت في مجملها خطة للقضاء على ما اطلقت عليه مصادر التيار الاسلامي وتجفيف منابعه في تركيا، فأصبح أركان وحكومته ملزمين بالتوقيع على تلك القرارات وبذلك التزم قانوناً بالتصدي للحالة الإسلامية المتنامية في تركيا في جوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (المصدر نفسه، ص 78).

تأسيساً على ذلك تم تقييم هذا الإجراء من قبل الراي العام باعتباره " حملة" تحت عنوان الحفاظ على "الطابع العلماني للنظام" وبأنها خطوة لاعادة صياغة الهوية ذات الصلة بسياسات الدولة من قبل الجيش غير قابلة للنقاش ، كما اسهمت وسائل الاعلام المهيمنة بلا منازع في تصعيد الموقف بتوظيفها



للعناوين باظهار الهوية الاسلامية مصدرا لتهديد الامن داخلي ، وتم تصوير التيار الإسلامي بأنه مشابه في خطورته لإرهاب الحركات الانفصالية، وكان التدخل العسكري تحت ذريعة انقاذ العلمانية وقضية الهوية الامر الذي ادى الى احراج الحكومة المنتخبة ديمقراطيا (حبيب : 2010، ص337) (الحمداي: 2018، ص83).

على اثر ذلك قامت المؤسسة العسكرية في محاولة لتبرير موقفها باصدار عدد من البيانات والتصريحات المركزة على أن القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية ومهامها محددة بالقانون ، وأنها مدركة تمامًا لمسؤولياتها وواجبها نحو الأمة والوطن في إطار الدستور والقانون لحماية الجمهورية ومبادئها وأنها تؤدي واجبها من منطلق ارتباطها بمبدأ الديمقراطية، لأنها مؤمنة بأن الديمقراطية هي السبيل نحو الحضارة المدنية (Momayezi:1998,p.22) ، (Cevik:1997) .

فتم حسم الصراع بين الجيش واريكان ببلاغ قدمه إسماعيل حقى قراداي رئيس الأركان إلى الرئيس ديميريل والذي يقضي بضرورة العمل على إسقاط حكومة اريكان، على أن يكون الانقلاب مدنيا وليس عسكريا وإدراكا من اريكان لتطور الأمور وموازن القوى قدم استقالته في حزيران 1997 كرد على حركة الجيش الذى حاصر حكومته وشل حركتها إلى حد كبير ، على الرغم من أن الدوافع الرئيسية وراء "الانقلاب الناعم" كانت مشابهة لما سبقه من انقلابات ، الا انه تم بصيغة مختلفة من حيث التنفيذ ، فلم يكن انقلابا بالطرق العسكرية بل بالحملات المدنية المتمثلة بمنظمات المجتمع ووسائل الإعلام ودعم القضاة وعقد المؤتمرات الموجهة ضد التيار الاسلامي كونه يهدد امن الدولة ، ومن هنا جاء تبرير الجيش لهذا التدخل واعطائه حق التدخل في السياسة باعتباره الوصي الوحيد للنظام (حبيب:2010، ص340) (ورغي: 2010، ص49)

لم ينتهي الامر عند هذا الحد فاقدم الجيش على خطوة اخرى تمثلت بحظر حزب الرفاه في 16 كانون الثاني 1998 ، كان الهدف من ذلك القضاء على أي احتمال لعودة التيار الاسلامي إلى التشكل والحضور في الحياة السياسية، وأطلق قراداي في اجتماع مجلس الأمن القومي في شباط 1998 تصريحات



قوية أكد فيها : " أن قرارات المجلس ضد حكومة حزب الرفاه الإسلامية لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فحسب بل ضد الأصوليين الذين ما زالوا يمثلون التهديد الرئيسي للدولة العلمانية" (الحمداي:2018، ص 109) .

مثلت حركة الجيش ضد حكومة اربكان انقلابا لتكون تركيا بذلك إزاء أربعة انقلابات عسكرية وتكون الفترة من 1980 وحتى 1997، أطول مدة ما بين انقلابين وكان الهدف من وجهة (نظر) المؤسسة مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المدني لقناعتها وإيمانها بان دورها يكمن بحراسة النظام وليس السيطرة عليه، وأنه من الضروري المحافظة على استقلاليتها قدر الإمكان.

مثل تدخل الجيش ضد اربكان وحكومته نموذجا جديدا ومختلفا عن خبرة الانقلابات السابقة التي كانت تحدث ضد قلاقل أو فساد أو عنف وكان التدخل حينئذ ضد نخبة في السلطة استهلكت شرعيتها الا ان تدخل الجيش هذه المرة تم بمخالفة لقطاع كبير من المجتمع ولرصيد اربكان مدة سنة في الحكم كما أن من شأن تدخل الجيش هذه المرة ضبط عمليات اجتماعية تتفاعل تلقائيا من داخل المجتمع وربما يكون داعما لممارسات تسلطية فيما بعد ، كما أن تقليص مساحة الديمقراطية كلما اقترب الجيش من حركة المجتمع يجعل احتمال الاصطدام بين العلمانية - المدنية والعلمانية- العسكرية احتمالا قائما ، فالعلمانية المدنية لا تستطيع التجديد في السلطة إلا بالاعتماد على الديمقراطية في حين أن العلمانية - العسكرية لا تستطيع الاضطلاع بدورها من دون ممارسة التسلط على قطاع من المجتمع (الإسلاميين) (الحمداي :2018، ص 81) (Burak:2011,p.155)

فحدث انقلاب 28 شباط عام 1997 متغيرا في توجهات الجيش فليس هناك ثمة ضمان بعودته الى ثكناته كما كان يفعل في السابق فقد ادخل ذلك الانقلاب العلاقات بين المركب المدني - العسكري في انظمة الدولة في مرحلة اخرى وإلى توازنات جديدة، ربما قد تأتي على الكثير من تقاليد الجيش فالسياسات التي اتخذها نكايه في اربكان لها امتداداتها في ظل حكومة مسعود يلماز (1998-1999) وربطت الجيش بقضايا داخلية وخارجية فقد وسع نطاق عملياته في الشمال العراقي ضد الأكراد، ودخل في



ارتباطات خارجية نفذها باستقلال كبير عن الخط السياسي كما وسع من مجال حركته ومفهومه لدوره في الداخل. الامر الذي دفع يلماز لبدء معارضته فبدأ يلوح بان مهمة الجيش تقتصر على الاهتمام بالشؤون العسكرية فوجه الجيش في 20 اذار/ 1998 انذارا للحكومة يلماز على لسان قراداي جاء فيه: "ان المؤسسة العسكرية تحذر من تسول له نفسه مهما ارتفع شأنه من انتهاك مبادئ الجمهورية والعلمانية للدولة". كما شهدت حكومة اليسار - القومي (1999-2002) ازمتين مثلت مواجهة حقيقية للجيش وهما قضية الحجاب واختيار مرشح رئاسي بديل عن ديميريل المنتهية ولايته (بابلا : 2013، ص ص 198-199) (Uarol:2013,pp.744-745).

كل ذلك خلق أعباء ومشكلات مع الحكومات المتعاقبة للحد الذي تعرضت فيه علاقة الائتلاف الحاكم المدني للانقسام من داخله لاتاحة المجال لتدخل الجيش واقتزابه أكثر من المجتمع وكلما زاد هذا الاقتزاب كلما زادت المخاطر على الديمقراطية بالرغم من تاييدها لقرارات الجيش (Kinzer:1997,p.1) (سليمان : 2001، ص ص 15-16).

ان تعايش المركب المدني - العسكري يعنى الاقتزاب من نظام علماني نصف ديمقراطي ونصف تسلطي يمارس الديمقراطية في إطار الأحزاب العلمانية وضمن القواعد العلمانية في المجتمع ويمارس التسلط ضد الإسلاميين وقواعدهم الاجتماعية ، وربما خفف من تلك الشائبة الاحداث التي شهدتها تركيا 1999 مثل اعتقال اوجلان واعلان وقف اطلاق النار وانخفاض شعبية التيار الاسلامي ووصول حزب يساري- قومي الى سدة الحكم مما دفع الجيش الى الشعور بالارتياح كونه حافظ واكمل وصيته على النظام ونجاحه في القضاء على النزعة الانفصالية والتهديد الاسلامي (Ozpek:2014,pp.5-6).

كما كان لتغيير معظم قيادات الجيش والتي انتهت مدة خدمتها عاملا اخر في تخفيف تلك الشائبة فقد شمل التغيير صنوف قيادات القوات المسلحة الأربعة الذين أحيلوا للتقاعد وعد هذا التغيير اقتلاع جيل من داخل المؤسسة العسكرية جيل تصرف مع خبرة أركان من جهة، ومن ثم فإن القادة الجدد سوف يعودون إلى نفس مبادئ الانضباط السائدة قبل أركان بعدم التدخل في شؤون الحكومة وانحسار النفوذ في



يد وزير الدفاع ورئيس الأركان وإعادة الهيئة لرئيس الوزراء الذى يتصدر موقع القيادة فى مجلس الأمن القومى من جهة اخرى ، وجميع هذه الاحتمالات هى جوانب مختلفة لصورة مستقبل العلاقة بين الجيش والسياسة فى تركيا (Kuru:2012 ,p.44).

مع هذا ولدت مسألة قبول تركيا كبلد مرشح لعضوية الاتحاد الاوربي فى 11 كانون الاول 1999 ، وفق شروط معينة تضمنت حزمة اصلاحات قبل وبعد تنفيذها ، توترا بين الجيش والحكومة عبر عنه يلماز بالقول : " ان لدى الجيش القوي مخاوف من تبني الاصلاحات المطلوبة لعضوية الاتحاد الاوربي ان تؤدي الى تقسيم البلاد " اذا بدأت حكومة اجاويد بتغيير جملة قوانين من ضمنها المادة 118 من الدستور التي تنظم التركيبة والوظيفة لمجلس الامن القومي (بابلا :2013 ، ص ص 199-200) (Kuru:2012,p.39).

كما اسهمت الازمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا 2001 فى امتعاض النخب الليبرالية وتراجع شعبية الاحزاب الائتلافية بشكل كبير مما ادى الى تعاون الليبراليين والاسلاميين لخلق حكومة توفر استقرارا اقتصاديا (Bilgehan:2014,p.6) (Ozpek:2014,pp.6-7).

لذا يمكن القول ان بداية الالفية الجديدة شهدت تغيير مهم فى مكانة واستقلال الجيش فى النظام السياسي نظرا لقيام تركيا بمحاولات التوافق كدولة مع نظام الاتحاد الاوربي ولعل تلك المرحلة قد تسبب باحداث متغيرات على مستوى التشريعات السياسية مما يمس تركيبة الجيش ويؤدي الى انعدام التوازن بين الجيش والمدنيين.

البند الثالث : المؤسسة العسكرية والازمة الرئاسية 2007 :-

شكل فوز حزب العدالة والتنمية الجناح المعتدل للحركة الاسلامية فى تركيا بانتخابات تشرين الثاني عام 2002 باغلبية برلمانية أهله لتشكيل حكومة منفردة ، تحديا لسلطة الجيش وهيمنته فقد دفعت الظروف السياسية والاقتصادية بحزب العدالة والتنمية إلى بلورة رؤية وفلسفة جديدة، تختلف عما سبقه من



الأحزاب الإسلامية للتعامل مع التحديات والمتغيرات مع المؤسسات العلمانية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، لاسيما وان وصول حزب العدالة والتنمية مع اقرار حزمة الاصلاحات **الدستورية ادى الى** تراجع كبير في المقاومة التي قد تواجه حكومة العدالة والتنمية .

لاسيما وان الجيش ابدى موافقته على اعادة هيكلة مجلس الأمن القومي، ليعكس بذلك تأثيرا مدنيا اكبر كجزء من متطلبات الانضمام الى الاتحاد الاوربي، فضلا عن الغاء عقوبة الاعدام ومحاكم امن الدولة اللذان يمثلان ادوات الجيش ضد الانشطة الانفصالية ، فلم يستطيع الجيش الاعتراض على تلك الاصلاحات التي تعد " مطلباً قومياً أتاتوركياً" (بالانضمام الى الغرب بعيدا عن الشرق) اذ كان لمشروع التغريب دور في تشكيل هوية الدولة التركية الحديثة فقد أكد رئيس الأركان حلمي أوزكوك تلك الحقيقة بالقول: "ان العسكريين هم الذين قاموا ببناء نظام حديث في تركيا وان هذا التغيير الذي شهدته تركيا على ايديهم له نفس الاهمية مقارنة بمرحلة عصر النهضة الاوربية بالنسبة للغرب ان هذه النهضة قامت بايدي الجنود"، ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها، وأخيرا المنافع الاقتصادية التي قد تجنيها الموسسه العسكرية" (راباسواف، لارابي: 2015، ص104) (Haugom:2015,p.5) (صالح: 2011، ص389).

من جانبها رأت حكومة العدالة والتنمية في معايير كوبنهاغن وحقوق الانسان سبيلا في تعزيز سلطتها واكتساب الشرعية على نطاق اوسع داخل النظام لمواجهة الجيش وغيره من القوى العلمانية المتطرفة وبأنها "صدى لنضال الاسلاميين ضد الجيش على مدى العشرين عاما الماضية" من وجهة (نظرها) فجعلت من عملية الانضمام احدى وسائلها لاختراق القلعة العلمانية لادراكها ان مثل هذه العضوية ستضع تركيا في مسارات الديمقراطية الغربية التي ترفض اي تدخل للجيش في السياسة وتمنح الشعب حرية التدين وهما امران يمثلان ضربة لجوهر النظام العلماني ، فمنذ اليوم الاول للحكومة وظفت مجموعة من الاجراءات والتعديلات الدستورية التي عملت على تقليص سطوة الجيش سياسيا مما جعلها في حالة صراع معه ، اذ كان الجيش التركي يتمتع بمكانه متميزة لفترات طويلة منحتة حق للتدخل في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي في تركيا (كما مر معنا) (محفوض: 2008، ص56) (Dagi:2006,p.13).



ولاثبات الوجود العسكري لجأ بعض كبار الجنرالات الى استغلال الاحتفالات والمناسبات وحفلات التخرج بالكليات العسكرية واستخدام الخطب والبيانات الصحفية والاعلانات التي تتعلق بمجملات من القضايا مثل العلمانية والاكتراد وقضية قبرص لتأكيد نفوذهم سياسيا (الخماس: 2014، ص 150).

كما لجأ حزب العدالة والتنمية في مواجهة الجيش والقوى العلمانية إلى الإرادة الشعبية من خلال الاستفتاءات ، فكلما حدث صدام بينه وبين الجيش حيال القوانين والأنظمة التي يستوجب اتخاذها فما كان من الإرادة الشعبية الا تقدم الدعم للحزب ، الامر الذي يظهر قدرة حزب العدالة والتنمية في مواجهة النخب العلمانية (Dagi: 2006, p.13) .

مما شجع حكومة رجب طيب اردوغان لاقرار سلسلة من الإصلاحات بين عامي 2002 و 2006 لتنسيق النظام القضائي التركي، والعلاقات المدنية العسكرية، وممارسات حقوق الإنسان بما يتلائم مع المعايير الأوروبية من خلال شبكة التنظيمات الهائلة للحزب والمؤسسات الحكومية ، فأصبح الحصول على الرعاية الصحية وبناء المجمعات السكنية وتوزيع الطعام للمواطنين وزيادة المنح للطلاب ، وتحسين البنية التحتية للمناطق الحضرية الفقيرة ، وجعل الاولوية لحقوق الأقليات امرا سهلا ، فساد اعتقاد لدى الاوساط العلمانية بوجود "خطر رجعي" مما دفع الجيش الى القول: "ان الامر وصل الى مستويات قلقه " ، فتم استبدال حلمي أوزكوك رئيس هيئة الأركان العامة المعتدل وحل محله يشار بويوك أنيت القومي والمؤيد للعلمانية بشدة مفرطة على عكس الجنرال السابق الذي كان يفضل البقاء بعيداً عن السياسة اليومية ، فانخرط الجنرال أنيت في السياسة من خلال إلقاء الخطب حول الأنشطة المناهضة للعلمانية ، تحسبا من تحقيق الحزب أجندة خفية يتم استغلالها من خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي تركت انطبعا لدى النخب العلمانية وعلى نحو متزايد بتوظيفها في تقليص الدور السياسي للجيش والمساس بالإرث الكمالي ، في حين سعى حزب العدالة والتنمية لتخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الاحزاب الاسلامية في تركيا من خلال التوفيق بين طبيعة النظام والهويات الثقافية المتعددة دون التصادم بينهما بتبنيه نظاما أكثر ليبرالية فدافع اردوغان عن توجهاته بالقول: "لن تنازل عن اي من المبادئ الاساسية للجمهورية سنواصل بتصميم



الاصلاحات الاقتصادية والديمقراطية". في اشارة لاحترامه لمبادئ وقيم الكمالية والعلمانية. (الطحان : 2007، ص187) (تغيان : 2011، ص77) 0عبد الجليل : 2010، ص ص78-79) (Hemmati:2013,p.71).

الا ان اجراءات الحزب جاءت مخالفة لذلك اذ شملت زيادة تمثيل المدنيين في مجلس الأمن القومي وجعله هيئة استشارية، وإبعاد الممثلين العسكريين عن المجالس مثل مجلس التعليم العالي والمجلس الاعلى للإذاعة والتلفزيون ، كما وضعت التعديلات الدستورية ميزانية الجيش تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل طرأت عدة تحولات على العلاقات المدنية العسكرية تمثلت بتصاعد حدة التوتر بين الحكومة والجيش ودخول القضاء على خط التنافس العسكري -المدني فتم توجيه اتهامات لعدد من كبار الجنرالات بقضايا فساد واساءة استخدام السلطة الامر الذي مثل "اعتداء على الجيش "فعد ذلك مؤشرا تراجع الدور السياسي للجيش باعتباره واحد من اهم تلك المتغيرات والتحولات التي اوحى للعديد من المحللين والمهتمين بالشأن التركي بانها اجراءات مغايرة لمكانة الجيش لعقود طويلة(Taşpınar:2012,p.41) (محفوظ:2008، ص57).

كل ذلك دفع برئيس الجمهورية احمد نجديت سيزر الى اتهام حكومة اردوغان بمحاولة اسلمة مؤسسات الدولة العلمانية بالقول : " ان التهديد الاصولي بلغ حدا مقلقا "، فرد اردوغان عليه بحدة قائلا: "ان من حق المؤمنين بهذا البلد ان يمارسوا السياسة "، جاءت تلك المشادة الكلامية قبل بضعة شهور فقط من الانتخابات الرئاسية التي مثلت الموضوع الأكثر إثارة للجدل في عام 2007 فمع انتهاء المدة الرئاسية لسيزر فكان لابد من ترشيح رئيس جديد من قبل الحزب باعتباره يتمتع باغلبية المقاعد البرلمانية (الطحان : 2007، ص187) .

ضمن هذا السياق جاءت توقعات الاوساط السياسية والعلمانية بترشيح اردوغان لاشغال هذا المنصب مما اجج الموقف وابدى البعض معارضته وترجم ذلك بتنظيم المظاهرات في العديد من المدن للتأكيد على الهوية العلمانية ومخبرين في الوقت نفسه من "أسلمة الدولة" ، فقد انضم أكثر من ثلاثمائة الف شخص



للتظاهر بالعاصمة انقرة للتعبير عن رفضهم لتولي اردوغان رافعين شعار "تركيا علمانية وستبقى كذلك" ، فعلق اردوغان على تلك التظاهرات في 6 نيسان 2007 بالقول: "انها لن تؤثر على قراره بشأن ترشيح نفسه ام لا" و اضاف: "ان الرئيس المقبل ينبغي ان يكون حياديا وعليكم الاحتفاظ بهويتكم السياسية في ذاكرتكم" ، ونظرا لحجم المعارضة لاحتمال ترشيح اردوغان صرح في حديث لصحيفة راديكال قائلا: "يانه لايفكر في تولي رئاسة البلاد" مضيفا: "لست مصرا على ان اصبح رئيسا وانا اصراري هو ان يكون هذا البلد مكانا يعيش فيه مواطنه بسلام" (صالح :2011، ص 391).

بالفعل اقدم اردوغان على خطوة فاجئت الجميع بالاعلان عن مرشح حزبه لاشغال منصب رئيس الجمهورية الحادي عشر وهو عبد الله غول، الا ان ذلك الترشيح واجه معارضة من قبل الاوساط السياسية فمثلا دينيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي اعترض على ترشيح غول لاشغال منصب الرئاسة كونه يشكل تهديدا وجوديا للجمهورية العلمانية بوصفه معروفا بجذوره الاسلامية فضلا عن ارتداء زوجته الحجاب وقال : "ان غول يعرف تماما انه ينتمي الى تيار ايديولوجي " و اردف قائلا: "ان تركيا اصبحت بلدا تتغير فيها التوازنات السياسية بسرعة ولذا ستنعكس عليها اكثر فاكثر هوية الشرق الاوسط" (صالح : 2011، ص 392).

شاطر دولت بحلي بيكال واعلن معارضته ومقاطعة جلسة البرلمان كذلك لن يخفي الجيش احتمالات تدخله لتهدة الامور، فصرح انيت بالقول: "على نواب البرلمان اختيار رئيس علماني حقيقي يحترم الدستور والشرعية البرلمانية " كما اصدرت هيئة الاركان بيانا جاء فيه: "ان الجيش لن يتراجع عن ابراز دوره في الدفاع عن القيم العلمانية في البلاد، وان الجيش يتابع العملية الانتخابية بقلق وانه يجب عدم نسيان ان القوات المسلحة هي طرف في هذه المناظرة وانه مدافع شرس عن العلمانية". (Today's Zaman:2007) (الشرق الاوسط : نيسان 2007)

برر البعض تدخل الجيش في الازمة الرئاسية ومنهم الجنرال كنعان ايفرين واعطى مسوغا لذلك التدخل بالقول : "ان الجيش محق في التدخل في الخلاف الخاص بالانتخابات الرئاسية في تركيا لان دوره حماية



الدولة العلمانية" وربما شجع ذلك التصريح هيئة الاركان بتوجيه الاتهام لاردوغان وحكومته بالتراخي امام أنشطة الاسلاميين (صالح: 2011، ص393) .

تأسيسا على ذلك بدء البحث عن مصوغ قانوني للطعن في ذلك الترشيح ، وبالفعل اصدر رئيس المحكمة الدستورية **بيانا جاء** فيه ان : " من اجل اختيار الرئيس يجب ان يكون لدى البرلمان النصاب القانوني والبالغ 367 صوت " وبذلك لن يتمكن حزب العدالة والتنمية من الحصول على العدد الكافي من البرلمانيين لعدم مشاركة الاطراف الاخرى في جلسة البرلمان مما يعني تأجيل اجراء الانتخابات الرئاسية لاختيار الرئيس، فسجل بعض مسؤولي حزب العدالة والتنمية اعتراضهم على تصريح رئيس المحكمة الدستورية واعتبروا انه ليس لديه سند قانوني لرفض ترشيح غول لاشغال منصب الرئيس (Today's Zaman:30 April 2007) .

من جانب اخر ادلى بايكال ببيان دعا فيه الى ضرورة ان يكون الجميع على استعداد قائلا : " في حالة التي يكون فيها الرقم أقل من 367 بالجولة الأولى من التصويت البرلماني ، في غضون 10 دقائق سنقوم بتقديم التماساً إلى المحكمة الدستورية ، وسنعمل على ذلك بالتأكيد " ، كما ابدى كل من محمد اغار زعيم حزب الطريق الصحيح واركان مومكو زعيم حزب الوطن الام معارضتهما لترشيح غول وصرحا بالقول: " انهم سيتعاونان من اجل الانتخابات الرئاسية " ، في حين سعى مسؤولو حزب العدالة والتنمية بمحاولة لكسب تأييد النواب المستقلين لاشغالهم 24 مقعد في البرلمان ، الا ان هذه المحاولة اثارت حفيظة الجيش وبدا محذرا بالقول : " ان القوات العسكرية المسلحة التركية ضد هذه المناقشات وستعلن موقفها عندما يصبح ذلك ضروريا وينبغي ان لا يشك احدا بهذا الموضوع فاننا مصممون على حماية العلمانية " ، فضلا عن ذلك اكد ايفرين بالتصريح قائلا : " ان هيئة الاركان تقوم بمسؤوليتها " (Smith , Temko: 22 April 2007) (لظفي :2 ايار 2007، ص1) .

خلقت عملية تحديد مرشح من قبل حزب العدالة والتنمية حالة من القلق لدى الجيش والقوى العلمانية واعلن انيت في 12 نيسان 2007 : "بان على الرئيس الجديد ان يلتزم بالمبادئ الاساسية



للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولاً وفعلاً " ، ويتضح من طبيعة هذا التصريح تدخل الجيش في اختيار رئيس الجمهورية . ومما تجدر الإشارة إليه ان هذه التصريحات والبيانات المتعاقبة تتعارض مع مبدأ الالتزام بنظام الجمهورية فهي تنتهك المبادئ الأساسية وأحكام الدستور الذي ينادي به الجيش (Ural:2012,p.729)

امام تلك المواقف قادت صحيفة اتاتورك الفكرية وبمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني مظاهرات احتجاجية للتعبير عن موقفها من ترشيح غول وانضم بايكال الى تلك المتظاهرات والتجمعات الجماهيرية التي حدثت في انقرة يوم 14 نيسان 2007 رافعين شعار " قصر شنكايا علماني وسيبقى علماني " وكان من المقرر تنظيم مسابقة لقراءة القرآن في يوم 22 نيسان بمناسبة احتفالات السيادة الوطنية الا ان تلك المسابقة تم الغائها بسبب الحملة الاعلامية التي قادتها وسائل الاعلام والضغط العام في تلك الفترة (Bozkurt:2010,p.2). (Edelman:2015,p.44).

تزامنا مع تلك التظاهرات ابدى سيزر المنتهية ولايته معارضته لترشيح غول واعرب اثناء وجوده في الاكاديمية العسكرية يوم 14 نيسان 2007 قائلاً : " لم يشهد النظام ابدا هذا التهديد الكبير في ايه حقبة سابقة " ، و اضاف : " ان النظام الساسي في تركيا لم يواجه مثل هذا الخطر من أنشطة موجهة ضد النظام العلماني وجهود اقحام الدين في السياسة تزيد من التوترات الاجتماعية " (صالح :2011، ص 391).

كما اسهمت مشكلة اختيار رئيس الجمهورية في اتساع دائرة المناقشات بين الاطراف السياسية وعلى راسها المؤسسة العسكرية المتشددة في دفاعها عن العلمانية لاتخاذها موقفا معارضا لاي جهة مخالفة لتوجهاتها مما يدفعها لاطهار مواقفها وسلوكياتها بوضوح وشفافية عند الضرورة لذا ظلت القوات العسكرية محافظة بعزمها الراسخ على تنفيذ كامل واجباتها من اجل حماية المبادئ الكمالية لايمانها المطلق بذلك فاعلن الناطق باسم المؤسسة العسكرية في 14 نيسان بالقول : " ان النظام العلماني في خطر " (Smith, Temko:22 April2007) (النعمي : ص 400).



من جانب آخر عقد حزب العدالة والتنمية اجتماعا برلمانيا في 24 نيسان 2007 اعلن فيه رجب طيب اردوغان: " ان عبد الله غول سيكون المرشح الرئاسي الحادي عشر لتركيا " ، الذي تعهد بدوره بانه : " سيحافظ على علمانية الدولة التركية والمبادئ التي وضعها اتاتورك " ، فقادت النخبة العلمانية بحملة قوية ضد تعيين غول كرئيس للبلاد وقالوا " : ان تعيينه سيقوض الفصل الصارم بين الدولة والدين وسيسمح لحزب العدالة والتنمية السيطرة بقوة على السلطة " (Cavadan :28 Oct.2010,p.3).

وفي 27 نيسان وفي الساعة الثالثة مساء اجتمع البرلمان التركي الا ان قرار كل من حزب الشعب الجمهوري والوطن الام والطريق الصحيح بعدم المشاركة في الدورة البرلمانية الاولى ادى الى عدم اكتمال النصاب القانوني والبالغ 367 . فحصل غول في الجولة الاولى من التصويت على 358 من اصل 367 فعمدت المعارضة الى الغاء الجولة الاولى بتقديم الطعون الى المحكمة الدستورية ، فاتخذ البرلمان قرارا بتأجيل الانتخابات حتى 2 ايار 2007 (لطفـي : 2 ايار 2007 ، ص1) (Cavadan : 28 Oct.2010,p.3)

في خضم تلك الاحداث وفي حوالي الساعة 11:17 مساء اصدرت هيئة الاركان على موقعها الالكتروني بيانا شديدا للهجة ابدت فيه عدم ارتياحها من الوضع الراهن جاء فيه : " أن بعض الدوائر التي كانت تقوم بجهود لا حدود لها لتعزيز القيم الأساسية لجمهورية تركيا ، وخاصة العلمانية ، قد صعدت جهودها مؤخرا. وشملت تلك الأنشطة إعادة تعريف للقيم الأساسية اذ قام حزب العدالة والتنمية احتفالات بديلة عن مهرجاناتنا الوطنية التي ترمز إلى وحدة وتضامن أمتنا، أولئك الذين يقومون بالأنشطة المذكورة تحولت إلى تحد مفتوح ضد الدولة ، لا يمتنعون عن استغلال المشاعر الدينية المقدسة لشعبنا ، ويحاولون إخفاء أهدافهم الحقيقية تحت ستار الدين. وتم جزء مهم من هذه النشاطات بموافقه و معرفة السلطات الإدارية ، التي كان من المفترض أن تتدخل وتمنع مثل هذه الحوادث ، وهو ما يزيد من خطورة القضية. " ، واضاف البيان : " إن الفكر الأصولي المناهض للجمهورية والذي يهدف إلى القضاء على الخصائص الأساسية للدولة ، يجد الظروف مواتية ليوسع نطاق نشاطاته. كما تقدم التطورات في منطقتنا



أمثلة عديدة على أن استغلال الدين والتلاعب بالإيمان في خطاب سياسي يمكن أن يتسبب في كوارث. هناك روايات في بلدنا وفي الخارج تفيد بأن الخطاب السياسي أو الأيديولوجية يمكن أن تدمر الإيمان نفسه وتحوله إلى شيء آخر عندما يتم فرضه على الآخرين ، مما لا شك فيه ، ان الشرط الوحيد لجمهورية تركيا لكي تعيش في سلام و استقرار كديمقراطية معاصرة يتم من خلال الدفاع عن الخصائص الأساسية لدولتنا التي حددها الدستور . وتركز المشكلة التي ظهرت في عملية الانتخابات الرئاسية اذ تشعر القوات المسلحة التركية بالقلق إزاء الوضع الحالي ، لا ينبغي أن ننسى أن القوات المسلحة التركية هي الطرف المدافع والمطلق عن العلمانية.وهي تعارض الحجج والتصريحات السلبية.التي تصدر من بعض الجهات وسوف يظهر موقفنا ونتخذ إجراء صريح وواضح متى كان ذلك ضروريا.أولئك الذين يعارضون مبدأ القائد العظيم مصطفى كمال أتاتورك "سعيد من يقول أنا تركي" هم أعداء للجمهورية التركية وسوف يظلون كذلك. ان القوات المسلحة التركية تحافظ على تصميمها بالقيام بواجباتها النابعة من القوانين لحماية الخصائص الثابتة في جمهورية تركيا". (Eligur:2007,p.2) (تغيان : 2011،ص 67).

فكان الغرض من هذا البيان هو التدخل بالانتخابات الرئاسية والتأثير على السلطة القضائية من خلال الطعون التي تقدم بها الحزب المعارض الرئيسي الى المحكمة الدستورية وبذلك بدأت الحكومة امام خيارين اما التنحي أو أن يغير حزب العدالة والتنمية رأيه بشأن مرشح الرئاسة ، فاندرت هيئة رئاسة الأركان العامة اردوغان بانه ضل طريقه بعيدا عن التوجهات العلمانية للبلاد ومهددا بالتدخل اذ اقتضى الامر من اجل حماية العلمانية الا ان اردوغان رد بحسم ومشددا بالقول:"ان هيئة الاركان تبقى تحت اوامر رئيس الوزراء" (Today's Zaman :2007,p.2).

ردا على ذلك اجتمع مجلس الوزراء في 28 نيسان 2007 واعلن المتحدث باسم الحكومة جميل جيجك رافضا تهديد الجيش قائلا : " بالامس عبر بيان هيئة الاركان عن ارائها حول مواضيع مختلفة تم تقديمها في وسائل الاعلام في منتصف الليل ونشرت على الموقع الالكتروني الرسمي موقفا واضحا من قبل الجيش ضد الحكومة"، مؤكدا : " أن هيئة الأركان العامة وهي مؤسسة مرتبطة برئيس الوزراء استخدمت الفاظ



ضد الحكومة لا يمكن القبول بها في دولة القانون والديمقراطية" مضيفا : " ان هيئة الأركان العامة هي مؤسسة تحت قيادة الحكومة ، يتم تحديد وظائفها حسب الدستور والقوانين ذات الصلة. وفقاً لدستورنا ، يكون رئيس الأركان العام مسؤولاً أمام رئيس الوزراء فيما يتعلق بواجباتها وسلطاتها" واتهم جيحك قيادة الأركان بمحاولتها " التأثير على مجرى العدالة باصدار بيانها في الوقت الذي تبحث المحكمة الدستورية طعنا من احزاب المعارضة المتضمن الغاء الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية"، وفي اعقاب صدور البيان الالكتروني من قبل الجيش اجتمعت حكومة العدالة والتنمية في 28 نيسان 2007 وافرت اجراء انتخابات نيابية مبكرة والتي كان من المقرر اجرائها في تشرين الثاني من العام نفسه ، فعند ذلك الموقف مختلفا عما سبقها من مواقف للحكومات السابقة اذ كان موقفا هجوميا وليس دفاعيا (Ural:2013,p.730) (صالح : 2011،ص400)

يتضح من ذلك ان حزب العدالة والتنمية لن يتراجع عن موقفه اطلاقا ولم يستطع الجيش ، الذي اعتاد على استخدام العلمانية كأداة للتدخل في السياسة و إعادة السيطرة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تأخذ مجرى اخر غير مرغوب به من قبله وإعادة الامور الى نصابها ، إجبار الحكومة على التحرك وفق رغباته.

من جانب اخر برر انيت موقف الجيش قائلا : " إن الجيش كان يراقب الوضع الانتخابي بقلق وذكر الساسة بأن الجيش هو الحارس النهائي للعلمانية."، و اضاف: " بان البيان مجرد إجراء للتأكيد على موقف الجيش العلماني " معتبرا اياه دفاعا مبررا للعلمانية ضد التوغلات الاسلامية وموكدا بالقول: "إنها ليست مذكرة ضد حزب العدالة والتنمية او الحكومة". في محاولة لتهذية التوتر وتم عقد لقاء بين اردوغان وانيت في يوم 4 ايار 2007 بعد "ألازمة . " ولم يتم الاعلان عن تفاصيل الاجتماع اذ قال اردوغان : " إن الاجتماع سيقى سرا بين الجانبين حتى نهاية العالم" ، في حين وصف انيت الاجتماع بأنه " روتيني " (Edelman:2015,p.4)



لاقى انقلاب "المذكرة إلكترونية" في 27 نيسان 2007 ردود فعل من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية والتي اعتبرت الإعلان المنشور باسم هيئة الأركان العامة كمذكرة واضحة للتدخل ضد الديمقراطية التركية ودولة القانون والحقوق ، ومهما كانت مسمياته يمثل تهديدا ضد الحكومة الإسلامية المعتدلة في تركيا ، على عكس الانقلابات والمذكرات السابقة وقادت تلك المنظمات مثل "الشباب المدنيين" و "التحالف" مسيرات ضخمة يوم 29 نيسان تحت شعار "مناهضة الانقلاب" وأدانة الجيش ، وقال المتظاهرون الذين يرددون "لا للانقلابات" و "لا لسيطرة الشريعة" مؤكدين بأن : "أسلوب حياتهم الشخصية يتعرض للتهديد" (Ural:2013,p.728) (Aydoğan:2015,p.617)

وهذا يجعل من الصعب على الجميع أن يتغاضى عن هذه الازمة كونها محاولة جريئة من الجيش لإعادة تأكيد نفوذه.

فسر البعض استجابة المجتمع المدني نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت منذ عام 1980 والتي يمكن أن يقال أنها أثرت على زيادة قوة المدنيين والمجتمع ، كما كان لتلك التطورات دورا في نمو الوعي الديمقراطي واستقرار النظام السياسي ، كذلك تخلت القوى العلمانية الداعمة للجيش عن موقفها وفي مقدمتها رجال الأعمال ووسائل الإعلام التي أضحت تترصد الآن لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي. فأصبحت للنخبة المدنية الإرادة والوعي بضرورة عدم التدخل العسكري ، ويلقي البعض باللوم جزئيا على الاتحاد الأوروبي الذي أضعف بمسالة انضمام تركيا موقف الجيش بدلالة توبيخ أولي رين مفوض الترشيح "الجيش لتدخله" فجاءت ردود الفعل الخارجية معارضة لانقلاب المذكرة (عبد الجليل :2010، ص 78-79) (Haugom:2012,pp.8-9)



أسفرت تداعيات الانقلاب عن بدء عهداً جديداً من العلاقات المدنية العسكرية ، فقد اختار الشعب ممثلاً بالمجتمع المدني ميولا سياسيا وفق احتياجاته الاجتماعية والمبادئ القائمة على حرية الاختيار الفردية وحقوق الانسان وبالسير على أسس أكثر أمناً ضد المعارضة لجمود العقلية البيروقراطية التي تعتبر نفسها حامية الجمهورية الجمهورية التركية (Ural: 2013,p.7)

اخيراً يمكن القول ان ازدواج التركيبة السياسية التركية خلق نمطين مختلفين ففي عقد التسعينيات كان الجيش يمثل الحامي للدولة العلمانية والمبادئ الاتاتورية امام التيار الاسلامي اما في العقد الاول من الالفية الثالثة بات الجيش عرضة للمحاسبة من قبل حكومة ذات جذور اسلامية .

البند الاخير

الخلاصة

- 1- امن الجيش بفكرة الحفاظ على الديمقراطية والمفهوم العلماني للدولة فكانت ظاهرة الانقلابات نتيجة لابتعاد الساسيين عن النهج الديمقراطي اذ ينطلق الجيش في تحركاته من ايديولوجيات النخب المدنية (كالحزاب السياسية)
- 2- وحالات التجزئة التي تمنحه صلاحيات التدخل وفرض سيطرته لاسيما التيارات الاسلامية والكردية والشيوعية مما يستدعي تدخله للقضاء على الفوضى التي تنتج عن توجهاتهم بدلالة عودة الجيش الى ثكناته بعد الانقلاب مع استمرار تمثيله دور الوصي لاقتناعه بمبدأ (تحكم لكن لا تحكم).
- 3- شهد التاريخ التركي الحديث تدخلات عسكرية كثيرة وان اختلفت في مضمونها والتي وفرت للجيش فرصة الاشراف على السياسة وبطريقة فاعلة ومنحته نفوذاً واسعاً ليدافع بقوة عن فصل



الهوية العلمانية للدولة ، مما خلق دولة قوية ومجتمع ضعيف لذلك اصبح الجنرالات الممثلين عن الدولة اكثر قوة من السياسيين المنتخبين من قبل الشعب نظرا لطبيعة الامتيازات الدستورية التي منحت صلاحيات التدخل في شؤون الدولة السياسية.

4- مثل انقلاب "المذكرة الإلكترونية" بدايه لسلسلة من الأحداث التي ادت الى تراجع النفوذ السياسي للجيش بتجريدته من صلاحياته الرسمية وغير الرسمية فكان لخضوعه للسيطرة المدنية والزامه بالدستور ضروريا لتوطيد الديمقراطية مما دفع العلاقات المدنية العسكرية الى ان تصبح نموذجا ديمقراطيا وجعل اليد الطولى للسلطة المدنية واحداث تحول جذري في توجه الاتراك ضد رغبة المؤسسة العسكرية .

المراجع : References

- بابلا ، دلشاد محمود صالح،(2013)، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002، العراق ، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية.
- تغيان ، شريف ،(2011)، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن استانبول ومحطم الصنم الاتاتوري، مصر ، دار الكتاب العربي .
- الجهماني ،ابراهيم ،(1997)، حزب الرفاه والرهان على السلطة ، سوريا .
- حبيب ، كمال ،(2010)، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الاسلام والعلمانية ، مصر ، مكتبة الانجمن .
- حسون ، علي عبد الواحد ،(2010)، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية من الانقلاب العسكري عام 1960، مجلة القادسية ، مج9، ع2.
- الحمداني ، منال محمد صالح ، (2018)، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1993-2002 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق ، الموصل .
- حيدري ، نبيل ،(1986)، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1946 .
- الخماش ، رنا عبد العزيز ، (2014) ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والبحوث .
- الدباغ ، باسم ،(2016)، حقائق ومبالغات حول دور الجيش التركي بالنظام السياسي، مجلة العربي الجديد



- راباسوف، انجيل، لارابي ستيفين، (2015)، صعود الاسلام السياسي في تركيا، ترجمة: ابراهيم عوض، بيروت، مركز بقاء للبحوث والدراسات.
- رضوان، وليد، (2005)، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، سوريا.
- سليمان، مخلوف، (2001)، المؤسسة العسكرية التركية رصد ودراسة تحليلية، دار حوران، دمشق، سوريا.
- _____، (2008)، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني من القضية الكردية، سوري، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع.
- الصالح، منال، (2011)، نجم الدين اربكان ودوره في الحياة السياسية التركية 1969-1997، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- _____، التجربة البرلمانية للحزب الاسلامي في تركيا حزب العدالة والتنمية نموذجا، (2011)، جامعة الموصل، مجلة كلية العلوم الاسلامية.
- الطحان، احمد، (2007)، الحركات الاسلامية بين الفتنة الجهاد، بيروت، دار المعرفة.
- الطحان، مصطفى محمد، (2007)، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان 1824-2006، الكويت.
- عبد الجليل، طارق، (2010)، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- لطفي، منال، (2007)، ازمة تركيا تتعمق في ابطال الدورة في الانتخابات، مجلة الشرق الاوسط، ع10382.
- محفوض، عقيل سعيد، (2008)، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- محمد، حسن عادل، (2013)، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق، بغداد.
- معوض، عبد الله، (1998)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- _____، (1998)، الازمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، مجلة السياسة الدولية، ع131.
- نوفل، ميشل، (2010)، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ورغي، جلال، (2010)، الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الجيش يلوح بالتدخل في ازمة الرئاسة .. اردوغان يرد: الجيش يعمل بامري، 29 نيسان 2007، الشرق الاوسط.

Ahmad ,Feroz ,(1997), The Turkish Experiement of Democracy 1950-1975, weat view press,London.

Aydogan ,Abdullah and Slapin ,Jonathan B.,(2015), left- Right reversed : Parties and Ideology in Modern Turkey ,Party Politics ,vol 21 (4).



Bozkurt ,abudullah ,Crisis – Playued Turkey took's for way out through referendum ,7 May 2010 ,Today's Zaman.

Burak,Begum , (2011) , The Role of the Military in Turkish Politics : To Gruard whom and for What?,eieps 4(11).

Caradan , Gamze , Behind Turkey Presidential Battal , 28 Oct.2010 ,The Middle east.

Dagi, Ihsan D., (2006) , The Justice and Development Party : Identity Politics and Discours of Human Rights in the search for security and legitimacy, Utah University press.

Dorsey , James ,(1996) , Ciller Yilmaz Agreement End's Five – Month Political Crisis , Washington Report on middle east affairs , vol.xi,no.8.

Edelmad ,Eric , (2015) , Turkey Transformed the origins and evolution of Authoritarianism and Islamization under the AKP, Bipartisan policy center , Washington .

Eligür, Banu ,(2007), The Changing Face of Turkish Politics: Turkey's July 2007 Parliamentary Elections,Middle East Sutudy ,no.22.

Hemmati , Khash ,(2013) , Turkey Post 1980 Coup D'etat The Rise ,The ffall and the Emergence of Political Islam , Illumine , vol.12 , no.1.

Haper ,Metin ,Jacob ,M.Landua ,(1991), Political Parties and Democracy in Turkey , I.B. tauris &coltd.

Haugom , Lars ,(2012),The Turksh Armed Forces in Politics , IFS insight .

Ilnur ,Cevik , Government Accepts Fundamentalists Threat ,14 March 1997 ,Turkish Daily news .

Kinzer ,Stephen ,The Turkish Ex- Preier's Camback Hits a snag ,2 July 1997 ,The New York Times .

Kohen , Sami ,(1997), Turkey's Military Ties Political Moves to Sqnech Premier's Islamic Ambition , The Ghritisain Science Monitor , vol.89.

Kuru ,Ahmet T. ,(2012) ,The Rise and Fall of Military Tutelage in Turkey : Fear of islamism ,Kurdish and Commuism, Insight Turkey ,vol.14,no.2.



Momayezi , Nasser , (1998) , Civil – Military Relations in Turkey , JSTOR, vol.15,no.3.

Ozpek ,Burak Bilgehan , (2014), Pseudo– Transformation of Civil –Military Relation in Turkey , ISPI, no.267.

Smith , Helena ,Temko,Ned , Turkey Faces Military Crisis ,22 April 2007 ,The Observer .

Taspinar ,Omer ,Turkey : The New Model ,25 April 2012 ,Brookings.

Ural ,Abdullah ,(2012),Results of the April 27 ,2007 Turkish Military's E-memorandum ,interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business ,vol.4,no.8.

Uarol , Ozan O., (2013) , The Turkish Model Civil – Military Relations , I.CON , vol.11, no.3.

Military April 27 Memorandum Relegated to dustbin of History ,30 April ,Today's Zaman.

Turkey :Where does Presidential Crisis go now ? ,2007, Today's Zaman.



Global Proceedings Repository
American Research Foundation

ISSN 2476-017X

شبكة المؤتمرات العربية
<http://arab.kmshare.net/>

Available online at <http://proceedings.sriweb.org>